

تقديرات أمنية إسرائيلية: الاشتباك المقبل مع إيران مسألة وقت!



الـ"أف ٦٦" الساقطة. (إيبا)

تدمر، حيث هوجم موقع القيادة الإيرانية الذي انطلقت منه طائرة الاستطلاع المسيّرة. وهذه مسألة أثارت قلق موسكو أيضاً بعد هجوم إسرائيلي مشابه على المنطقة ذاتها في آذار الماضي، والذي صدر من بعده أيضاً احتجاج وبرزاي هرتزل، بدل الهدوء الإسرائيلي بعد محادثة بوتين – نتنياهوو مرة أخرى على من هو السيد الحقيقي في الشرق الأوسط. فبعد أن أصبحت الولايات المتحدة الحاضرة - الغائبة في المنطقة، لا يبرزاي يجري البحث عن سياسة خارجية أميركية متجانسة، وصارت روسيا هي التي تفرّض سير الأمور. ولقد وظفت موسكو كثيراً من الجهود والموارد لإنقاذ نظام الأسد في السنوات الأخيرة، وهي لم تسمح لإسرائيل بإفشال مشروعها الاستراتيجي. ومن المعقول أنه جرى نقل رسائل بهذا المعنى خلال المحادثة الهاتفية بين الزعيمين. هذا لا يعني أن إسرائيل لا تملك أوراق مفاضة خاصة بها، ويكفي التهديد بإدخال الساحة السورية إلى دوامة دارماتيكية إضافية. لكن ثمة شك في أن نتينياهو متحمس للاشتباك مع الروس، وتكفيها لمواجهة التي

الرئيس السابق للمحكمة الإسرائيلية العليا: القيادة الإسرائيلية الحالية تستخدم "قوة مفرطة" لأنها لا تثق بنفسها وبطريقةها!

«أهارون باراك ينتقد السلطين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست) لأنهما "لا تتعاملان مع الأقلية العربية بتفهم واحترام"، لكنه لا يذكر السلطة الثالثة (القضائية) التي تثبت دراسات عديدة تأصل التمييز ضد العرب في نهجها وقراراتها»:

والحسم القضائيين». وبهذا، «أصبح باراك، سوية مع مجموعة القضاة التي حرص على تعيينهم لاتساق آرائهم مع آرائه هو هو المقرر الأعلى في الشؤون السياسية والأمنية»؛ الثاني -إلغاء القيود على مبدأ «حق المثول أمام المحكمة (العليا)»، من خلال إتاحة هذا الحق، بصورة واسعة وغير محدودة، لأي شخص و/ أو لأي جسم إذا كان الموضوع المطروح في الالتماس إلى المحكمة العليا «عاما، من جهة، وبغير تساؤلات تتعلق بسلطة القانون أو ذات طابع دستوري أو تمس حقوق الإنسان الفرد الأساسية من جهة أخرى»؛ الثالث - إدخال «مبدأ المعقولة» القاضي بضرورة أن يخضع أي إجراء، أو قرار، سلطوي لمعيار المعقولة، والذي «أتاح لباراك، ومجموعة القضاة الذين يفكرون مثله، إمكانية النظر والحسم في أي شأن سياسي يرغبون فيه»، كما يقول شफल؛ الرابع - التفسير القضائي الذي أرساه باراك لقانون أساس:كرامة الإنسان وحريته»، على ضوء «قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية» وبما ينسجم معها، بحيث تشمل «كرامة الإنسان وحريته»، أيضا، مبادئ المساواة، حرية التعبير، حرية المعتقد والدين، حرية الإبداع، حرية التجاهر والانظام. وهذا ما يعتبره شफल «منح باراك لنفسه صلاحية سنن تشريعات تتضمن مبادئ لم يذكرها قانون الأساس في نصه الصريح»، وهي الصلاحيات التي «اعتمدها باراك لإلغاء أي قانون يتعارض مع تلك المبادئ»؛ ويرى شफल أن هذه «الأسس الأربعة» هي التي مكنت باراك من «إنجاز مهمة تشكيل دكتاتورية المحكمة العليا» التي شكلت، منذ نهاية الثمانينيات وحتى اليوم، «الحكومة الأعلى» في إسرائيل.

أشارت تصريحات أدلى بها الرئيس السابق للمحكمة الإسرائيلية العليا (١٩٧٥ - ٢٠٠٦) والمستشار القانوني السابق للحكومة الإسرائيلية (١٩٧٥ - ١٩٧٨) وأستاذ القانون حاليا في "المركز المتعدد المجالات في هرتسليا"، البروفسور أهارون باراك (٨١ عاما)، ضمن مقابلة مطولة نشرت في ملحق صحيفة "يديעות أchronوت" مؤخرا (٢٠١٨/١/٣١)، ردود فعل واسعة بين قطاعات مختلفة، سياسية وقضائية، في المجتمع الإسرائيلي، خاصة وأنها مقابلة استثنائية، من حيث كونها الأولى التي يبدلي بها باراك منذ سنوات عديدة ويكسر من خلالها "حاجز الصمت" الذي فرضه حول نفسه طوال هذه السنوات.

وبالإضافة إلى ردود الفعل التي نشرناها في ٥ من هذا العدد بجانب العرض المفصل للمقابلة نفسها، وجد المحامي اليميني المتطرف يورام شफल في المقابلة مع أهارون باراك فرصة لشن هجوم كاسح عليه وعلى سيرته القضائية "منذ تعيينه قاضيا، ابتداء من أوائل الثمانينيات، ثم نائبا لرئيس المحكمة العليا ثم رئيسا لهذه المحكمة، حتى العام ٢٠٠٦، منها ما إياه بـ«إنشاء نظام حكم سياسي خاص تحت غطاء قضائي» نظام حكم سياسي - قضائي لا مثيل له، لم يكن له مثيل ولن يكون في أي مكان في العالم... وهو «نظام لا مفر من تعريفه بأنه دكتاتورية المحكمة العليا»!

وعدد شफल («معاريف» - ٢٠١٨/٧/١٠) «أربعة أسس» قامت عليها «دكتاتورية المحكمة العليا»: الأول - إلغاء مبدأ «عدم قابلية التقاضي»، من خلال جعله «أي تصرف أو إجراء، حتى لو كان سياسيا أو أمنيا، قابلا للبحث

المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يوعز إلى الشرطة بتأجيل نشر توصياتها بشأن ملفي التحقيق ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ مع نتنياهو!

*** خروج نتنياهو بلا شيء من ملفات الفساد فرضية قائمة! ***

توصيات الشرطة إلى حين إصدار قرار المحكمة العليا بشأن طلب الالتماس. وواصل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حملته على محققي الشرطة متسائلا كيف يمكنهم التحقيق في الملفات المنسوبة إليه، وتقديم توصيات موضوعية، وهم يصدّقون ادعاءات كاذبة تنطوي على هذيان بأنه يعمل ضدهم شخصيا. وقال نتنياهو في بيان نشره في صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» يوم الجمعة الفائت، إنه كان يتعين على قائد وحدة «لاهف ٤٣٣» العميد روني ريتمان أن يتنحى عن التحقيق ضده، بعد أن بعث محاموه برسالة إلى المستشار القانوني للحكومة يلّمون فيها إلى أن رئيس الحكومة هو من أرسل الضابطة التي اشتكت ضد ريتمان لأنه تهرش بها جنسيا. وأكد القائد العام للشرطة روني الشّيخ، في مقابلة أجرتها معه قناة التلفزة الإسرائيلية ١٢ (القناة الثانية سابقا) الأسبوع الفائت، أن معاملة رئيس

دخل فيها مع الإيرانيين. وأشار هذا المحلل إلى أن الهجمات الجوية التي جرت حتى الآن في الشمال هي جزء مما يسميه الجيش الإسرائيلي معركة بين الحروب، وأساسها ضرب المجهود الرامي إلى تعاطم القوة العسكرية لتنظيمات مثل حزب الله و«حماس». وتابع: «عندما عُرضت تقديرات الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي قبل سنة، طرح رئيس هيئة الأركان غادي أيرنكوت احتمال أن تؤدي النجاحات العملاقية الكثيرة للجيش الإسرائيلي في المعركة بين الحروب إلى دفع العدو إلى محاولة الرد بطريقة يمكن أن تؤدي إلى جر المنطقة إلى حافة حرب، وهذا ما جرى فعلا في نهاية الأسبوع». وأكد هرتزل أنه حتى بعد هدوء الأوجء، وعندما ننظر إلى الوراء يبدو أننا كنا على بعد شعرة واحدة من تدهور شامل، والتقدير السائد في المؤسسة الأمنية بالأمس يقول إن جولة القتال الحالية قد انتهت حقا، لكن الاشتباك المقبل مع إيران هو مسألة وقت.

كلمة في البداية

الأكاديمية الإسرائيلية وارتهاها لمنظومة الاحتلال والاستيطان

بقلم: أنطوان شلحت

يشير تقرير مقتضب نشرناه في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» إلى مبادرة خاصة واستثنائية تقوم بها مجموعة من الأكاديميين الإسرائيليين تأسست مؤخرا باسم «أكاديميا من أجل المساواة»، وتتضمن إعداد وإنشاء «بنك معلومات» ستطلق عليه اسم «أكاديميا مجتدة» يشمل مواد وتقارير إخبارية، ترمي أساسا إلى فضح زيف الادعاء الإسرائيلي بأن الجامعات في إسرائيل «جسم مستقل، متنور وتقدمي» من خلال كشف وتاكيد الدور العميق الذي تؤديه الجامعات الإسرائيلية في تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في مناطق ١٩٦٧، عبر تعاونها الوثيق مع المستوطنات والمشروع الاستيطاني، ومع الجيش والصناعات الحربية، ومع «الجهد الإعلامي» الإسرائيلي ضد حركة المقاطعة الدولية (طالع التقرير، ص ٣).

ويدور في الآونة الأخيرة في إسرائيل سجال حول غايات الهجوم الإيديولوجي الذي تشنّه الحكومة اليمينية الحالية على الجامعات الإسرائيلية، ويؤججه على نحو مسبق البرمجة وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت زعيم حزب تحالف المستوطنين في الأراضي المحتلة ١٩٦٧ «البيت اليهودي». ويعدّ هذا الهجوم تصعيدا ل جولات هجوم أخرى خلال ولايات حكومات يمينية سابقة.

وتمثل آخر تحليات هذا التصعيد في العمل على سنّ قانون جديد يرمي إلى تخويل «مجلس التعليم العالي الإسرائيلي» صلاحية تقليص الميزانيات الحكومية المرصودة لأي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي (جامعات أو كلييات أو معاهد أكاديمية) إذا ما كان بين طاقم المحاضرين فيها من يؤيد مقاطعة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، أو يدعو إليها. وسيُعدّل هذا القانون الجديد قانونا قائما يسمى «قانون المقاطعة»، جرى سنّه في تموز ٢٠١١، ويفرض سلسلة من الإجراءات والعقوبات على أشخاص أو تنظيمات تدعو إلى مقاطعة إسرائيل والمستوطنات في الضفة.

وفي كانون الأول ٢٠١٦ عيّن بينيت أحد المحاضرين الجامعيين لإعداد توصيات تحدد «أواب المهنة» في مؤسسات التعليم العالي وتشكل «دستورا أخلاقيا» لها، وخاصة في «النشاط السياسي والأكاديمي»، الذي يعني كل ما يتعلق بتفوهات سياسية تصدر عن أساتذة جامعيين، وأعلن أن الهدف هو تقليص ما أسماه «التأثير السياسي لليسار في الجامعات»!

بناء على ذلك من المتوقع أن يشكل «بنك المعلومات» الجديد هذا نقطة انطلاق لتناول دور المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، لا من خلال ما يريد أصحاب هذا الهجوم الإحياء به، وهو أنها خاضعة لتأثير «اليسار، وإنما من طريق كشف قرائن متراكمة حول انخراطها الطوعي في تدعيم سياسات منظومة الاحتلال في شتى المجالات، والكشف عن كونها أداة تستعين بها المؤسسات السياسية والعسكرية على الدوام.

بطبيعة الحال فإنه بإزاء هذا الدور للمؤسسة الأكاديمية، يطرح السؤال حول دور الأكاديميين وهو ما تعاطى معه أخيرا أحد هؤلاء الأكاديميين أساتذة العلوم السياسية عيدان لاندאו، عبر مقاربة تعتبر الأكثر جدة التي تتطرق إلى هذا الشأن.

وجاء تعاطيه بعد أن اقترح عليه أن يتحدث في أحد المؤتمرات التي عُقدت في آذار الفائت (٢٠١٧) عن الدور العام للأكاديميا أو المؤسسة الأكاديمية، لكنه طلب على الفور الاستعاضة عن هذا الموضوع بموضوع دور الأكاديميين، وأن يُضاف إلى ذلك تأكيد بعبارة «في الوقت الحالي»، وهكذا أصبح عنوان مقاربته «دور الأكاديميين الإسرائيليين في الوقت الحالي».

وهو يقول إنه اختار التحدث عن «دور الأكاديميين» وليس عن «دور المؤسسة الأكاديمية»، لأن مصطلح «أكاديميا» هو اسم علم مجرد وتعميم جارف ولا يمكن اعتباره صاحبه وكيلها أخلاقيا، كما أن المؤسسة الأكاديمية تحتوي على تناقضات بنوية بين جهات ذات مصالح متعارضة، وبالتالي لا يمكن التحدث عن دورها أو وظيفتها بصورة عامة، ويرى أن الميل نحو تطبيق الخطاب الأخلاقي على الأسماء المجردة يعتبر مضرا لسببين، الأول، كونه يلصق بأفراد أبرياء تهمة جماعية- الثانية، لأنه يعفي أفرادا، يتحملون مسؤولية بالفعل، من המחاسبة الأخلاقية المشخية.

أما لماذا التأكيد على أن الدور الذي يجري الحديث حوله هو «في الوقت الحالي»، فذلك لأن الدور العام هو وظيفة سياسية، ولذلك فإنه ترتبط دوما بظرف وزمان. فالدور الذي لعبه الأكاديميون قبل ثلاثين عاما لم يعد بالضرورة هو نفس الدور الذي يلعبونه حاليا. كما أن أي مناقشة مبدئية لدور الأكاديميين من دون صلة بهنا والأن، والذي يمكن له أن يتجلى بالدرجة نفسها مثلا في جامعة هومبولدت في برلين أو جامعة أكسفورد في إنكلترا، تعتبر بمثابة تهرب وتنصل من المسؤولية. ولا بد من التأكيد هنا أن هناك أدوارا ووظائف ثابتة، ومهمة جدا، يؤديها الأكاديميون في المجتمع، وهي أدواز ووظائف نعلم عنها جميعا، وأهمها: تطوير وتنمية التفكير الانتقادي، إرساء وتكريس ثقافة بحثية تستند إلى الوقائع والأدلة والحجج والتعددية الفكرية، والشك والسعي للوصول إلى الحقيقة.

ويقول لانداو إن إرث التنور يعتبر مهماً دوماً، بل وأصبح اليوم مهما أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك لا يريد التحدث عنه في ما يرتبط بدور الأكاديميين، بل يريد أن يسلط الضوء على الشراكة الفعلية للأكاديميين في أجهزة القمع والاستغلال في دولة الاحتلال، وهي شراكة تنطوي على انعكاسات اجتماعية أو سياسية خطيرة للغاية. صحيح أنها في الغالب شراكة شفافه وغير متعمدة (ما عدا الأكاديميين المخترطين في الدوائر الداخلية الضيقة) غير أنها، مع ذلك، شراكة حقيقية وفعالة. فالمؤسسة الأكاديمية توفر شبكة دعم وشرعية لهذه الأجهزة، أما خيوط هذه الشبكة فهي الأكاديميون.

ولا شك، كما سيتبين من «بنك المعلومات» العتيد، أن الجامعات الإسرائيلية ما كانت لتتحول إلى جزء أساس من منظومة الاحتلال والاستيطان والقمع والتمييز، لولا انخراط أكاديميين في هذه العملية بوعي كامل منهم.

في «محطة القرار» لدى المستشار القانوني للحكومة والنيابة العامة

خروج نتنياهو بلا شيء من ملفات الفساد فرضية قائمة!

***سلسلة من الأسئلة بدأت تظهر وقد توحى بابتعاد نتنياهو عن احتمال تعرّضه إلى لوائح اتهام * في قضية الهدايا قد يستفيد نتنياهو من قضية مشابهة نوعا ما لأولمرت * وسائل الإعلام ليست مستقلة في تغطيتها للقضية * ماكنة ملاحقة الفساد وضمان نزاهة الحكم الإسرائيلي يشوبها عطب كبير ***



قضايا فساد نتنياهو: النهايات مجهولة. (إيبا)

حسابات عسيرة شخصية ومهنية مع شخص نتنياهو، وهذا يلعب دورا في شكل التغطية. وعلى سبيل التوضيح، فإنه على مرّ العام الماضي ٢٠١٧، ظهرت سلسلة من التقارير الصحافية، في وسائل إعلام مختلفة، تدعي اقتراب موعد تقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو، وهذا كان في أساس التقارير التي تحدثت كثيرا عن قرب الانتخابات المبكرة، التي عمليا زالت على جدول الأعمال الإعلامي والسياسي في الأسابيع الأخيرة، بعد أن اتضح أكثر تماسك الائتلاف الحاكم، الذي بادر إلى اقرار أساس الموازنة العامة للعام المقبل ٢٠١٩، ويعتزم تمرير الميزانية بالقراءة الأولى في الكنيست، حتى أواخر شهر آذار المقبل. وهذا ما يزيد أكثر من عمر الحكومة، التي إن لم تظهر عوامل أخرى، ليست ظاهرة للعيان حاليا، تقضي بحل الحكومة، فإنها باقية حتى منتصف العام المقبل ٢٠١٩، أو حتى لخريف ذلك العام، بموجب الموعد القانوني للانتخابات البرلمانية.

يشار هنا إلى أنه إذا ما صدقت آخر التقارير، وأوصت الشرطة بتقديم لائحة اتهام أو أكثر ضد نتنياهو في نهاية آذار أو في شهر نيسان، فإن هذا سيخلق ضغفا شعبيا على نتنياهو، ولكنه لن يكون نهاية المطاف بشأن تقديم لائحة اتهام ضده، لأن القرار النهائي بيد المستشار القانوني للحكومة، الذي سيطلب وقتا ليس محدودا حتى يبت بالأمر.

وقلنا في البداية إن لصالح نتنياهو سابقتين، الأولى تتعلق بأولمرت، السابق ذكرها، والثانية هي ملف قضايا الفساد ضد من هو اليوم وزير الدفاع أفغيفور ليبرمان، الذي واجه على مدى سنوات طوال تحقيقات بشبهات فساد تتعلق بملامين الدولارات، لتنتهي كل هذه القضايا بقضية إدارية هامشية، فرضت عليه المحكمة بسببها غرامة هزيلة، ليواصل حياته السياسية دون أي عائق.

وهذا يعني أنه من السابق لأوانه الحكم على مصير قضايا نتنياهو من خلال الصخب الإعلامي، في الوقت نفسه هذا لا يعني أن نتنياهو قد يكون راقعا تحت ظلم ما. وإنما ما مكنة ملاحقة الفساد وأجهزة نزاهة الحكم معروف عنها أنها تعاني من عطب كبير جدا في إسرائيل.

والعلم للصحافي والمحلل السياسي دان مرغليت في، أعلن في الأيام الأخيرة عن قرار بإجراء تحقيق مع نتنياهو في قضية الغواصات. لكن في اليوم التالي لإعلان الشرطة عزمها إجراء تحقيق، صدر بيان عن وزارة العدل، بمعنى النيابة، تقول فيه إن النيابة هي من طلبت التحقيق مع نتنياهو وليس الشرطة. ولربما أن في هذا رسالة مفادها أن تحقيقات الشرطة المتشعبة لن تتوصل إلى خيوط تربط نتنياهو بالقضية، على الرغم من أن التحقيقات شملت، كما ذكر، أقرب المقربين لنتنياهو على مر السنين، وأولهم محاميه الخاص، وهو ابن خاله، وموظفون كبار عملوا في مكتب نتنياهو. كما أنه في الأسابيع القليلة الماضية ظهر اسم المبعوث الخاص لنتنياهو، إسحاق مولوخو، كأحد الأشخاص الذين يتم التحقيق معهم.

والعقل السليم من الصعب عليه أن يستبعد وجود علاقة لنتنياهو بهذه القضية، خاصة على ضوء إلحاحه لإلتزام الصفة، وتصادمه مع وزير الدفاع في حينه موشيه يعلون بشأن الصفة. غير أنه من جملة «التسريبات الصحافية»، قيل إن الشرطة لم تجد بعد ما يرتبط بشخص نتنياهو، ولاحقا قيل إن الشرطة تعد قاعدة أدلة لتحقق بشأنها مع نتنياهو. ويقول الصحافي والمحلل السياسي دان مرغليت في مقال له في صحيفة «هآرتس»، «إن الكثيرين شككوا برواية المحامي دافيد شيمرون، الذي يقول إن نتنياهو لا يعرف أنه وشريكه ونسيبه، إسحاق مولوخو، كانا يعملان في خدمة شركة أحواض بناء السفن الألمانية في إسرائيل، لكن «الشك» ليس حقيقة صلبة، ويعتقد المستشار القانوني، أفياحي مندلبليت، أنه بعد أن رفض شيمرون أن يكون «شاهد ملك» ضد نتنياهو، تم تجديد الوضع، ولا يتم الاشتباه برئيس الوزراء على الإطلاق، ولا ينبغي التحقيق معه في الملف «٣٠٠».

ويضيف مرغليت «حتى أولئك الذين يقبلون رأي مندلبليت، الذي يمنح نتنياهو الافتراض الشامل البراءة، لا يفهمون كيف يمكن إغفاء رئيس الوزراء عن الإدلاء بإفاداته الحيوية. يدرك المستشار القانوني أنه حتى وقتا لنهجه الذي يحمي نتنياهو، عليه أن يفعل ذلك، وإذا لم يفعل، فإن المحامي العاد شراغا، رئيس حركة جودة الحكم، سيسناتف إلى المحكمة العليا ويوجه على جناية الإفادة».

الملف ٢٠٠٠

القضية المعروفة باسم «الملف ٢٠٠٠»، كما ذكر، تتعلق بمحادثات نتنياهو مع صاحب السيطرة على صحيفة «يديעות أchronوت»، ارنون موزس، كي يدفع نتنياهو قديما بسن قانون يقوّض انتشار صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية، مقابل أن تحسن «يديעות أchronوت» شكل تغطيتها لنتنياهو. ومنذ أن ظهرت هذه القضية على السطح، أثيرت سلسلة من الأسئلة حول جدية ما كان. وساعد على هذا أنه بعد مرور وقت طويل على تلك المحادثات، ولم يجر أي شيء، على مصيد تقييد انتشار «يسرائيل هيوم».

والسؤال الأكبر المطروح: كيف من الممكن أن يفكر نتنياهو بضرب صحيفة مجدّدة كليا لشخصه، منذ اللحظة التي ظهرت فيها، كصحيفة يومية صغيرة توزع في شبكة القطارات، ومن ثم في منطقة تل أبيب. ومنذ أن كان نتنياهو في صفوف المعارضة في العام ٢٠٠٧، ورافقته مع وصوله مجددا إلى رئاسة الحكومة وحتى اليوم، وهي تعد حاليا الأوسع انتشارا في البلاد بسبب مجانيتها.

وثانيا، أنه منذ أن تفجرت القضية، قبل أكثر من ١٤ شهرا، لم تغير الصحيفة من لهجتها تجاه نتنياهو، لا بل واصلت تقييد الكتاب والصحافيين، بموجب موقفهم من نتنياهو. فمثلا، قبل بضعة أشهر أوقفت المقال

توقعت مصادر إعلامية إسرائيلية أن تعلن الشرطة هذا الأسبوع عن توصياتها في واحد من ملفي الفساد اللذين يخضع نتنياهو للتحقيق فيهما، وهو تحت الشبهة. وهناك من توقع أن تكون التوصيات في الملفين معا. وأيا تكن التوصيات، فهي ستنتقل مباشرة إلى المستشار القانوني للحكومة، بصفته المدعي العام الأعلى، وصاحب القرار بشأن لوائح الاتهام ضد منتخبي الحكومة أفغيفور ليبرمان. وبطبيعة الحال فإن فرضية توصيات كهذه، ما يعني أن توصيات الشرطة ليست نهائية.

وقد ظهرت في الأيام الأخيرة سلسلة من المؤشرات، وغيرها من التساؤلات والتحذيرات، التي من شأنها أن تجعل فرضية خروج بنيامين نتنياهو من ملفات الفساد التي يجري التحقيق بها بلا شيء، فرضية قائمة. كما أن الصخب الإعلامي القائم لا يعجز بالضرورة عن «استقلالية صحافة»، ومن جهة أخرى فإن لصالح نتنياهو سابقتين بارزتين، تتعلقان بسلفه إيهود أولمرت، والوزير في حكومته أفغيفور ليبرمان. وبطبيعة الحال فإن فرضية سقوط نتنياهو عن المسرح السياسي ولو بعد حين بسبب هذه الملفات، تبقى قائمة أيضا.

ومنذ تفجر قضايا الفساد في نهاية العام ٢٠١٦، يكثُر نتنياهو من ترديد عبارة الشهيرة: «لن يكون شيء، لأنه لا يوجد شيء». ويقصد بذلك أنه لن يتم تقديم لوائح اتهام ضده، لأنه لا توجد قاعدة لها، بحسب ما يقول. ولكن في ذات الوقت، ظهر نتنياهو على مرّ العام الماضي، وأيضا في الأيام الأخيرة، بعصبية بارزة في خطباته التي تنترق لقضية التحقيقات معه، وهو ما فسره البعض بأن هناك ما بات يقلق نتنياهو، وليس ظاهرا للجمهور.

وحتى الآن يواجه نتنياهو ثلاثة ملفات كهذه، وألها مسألة اتصالاته بصاحب السيطرة على صحيفة «يديעות أchronوت»، ارنون موزس، إذ تم تسجيل وتوثيق محادثات بينهما نقاوضا خلالها على أن يدفع نتنياهو قديما بسن قانون يقوّض انتشار صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية، المجندة كليا لتسويق نتنياهو، مقابل أن تحسن «يديעות أchronوت» من لهجتها وشكل تغطيتها لنتنياهو، وهذه القضية معروفة باسم «الملف ٢٠٠٠».

والقضية الثانية هي حصول نتنياهو وزوجته على هدايا بمئات آلاف الدولارات على مر السنين، من الثري ارنون ميلتشين، على شكل زجاجات شمبانيا فاخرة بكميات كبيرة لسارة نتنياهو، وسيجار كوبي لنتنياهو، وغيرها من الهدايا. وهذه القضية معروفة باسم «الملف ١٠٠٠».

والقضية الثالثة، التي أعلن عن قرار بإجراء التحقيق مع نتنياهو بشأنها، هي قضية صفقة شراء الغواصات الألمانية، التي ظهرت فيها قضية رشاشي متشعبة لأشخاص هم في مقامة مبادرات المقاطعة التي تنضم إليها جامعت القضية معروفة باسم «الملف ٣٠٠٠».

وفي ما يلي نستعرض المؤشرات والتساؤلات التي تحوم حول كل واحدة من هذه القضايا، وقد تساهم في فرضية خروج نتنياهو «بلا شيء» من هذه الملفات.

الملف ٣٠٠٠

هذه القضية، هي صفقة شراء ثلاث غواصات عسكرية من ألمانيا، كان الجيش الإسرائيلي قد أعلن عدم حاجته لها. إلا أن نتنياهو أمر قبل أكثر من عامين على شرائها، ليتضح لاحقا أن وكلاء الشركة الألمانية هم من المقربين لنتنياهو، وأبرزهم محامي نتنياهو الشخصي وابن خاله دافيد شيمرون.

«بنك معلومات» جديد يكشف ويوثق:

الجامعات الإسرائيلية جزء أساس من منظومة الاحتلال والاستيطان والتمييز والقمع!

العسكرية الإسرائيلية للجامعات ومؤسسات التعليم الفلسطينية في الضفة الغربية، بما يتخللها من اعتقالات للطلاب وأعضاء السلك التعليمي، إلى جانب القيود المشددة على حرية الحركة والتنقل المفروضة على الطلاب في قطاع غزة، مع التأكيد - من خلال مقالات، وثائق وتقارير عديدة - على صمت رؤساء وكبار الأكاديميا الإسرائيلية المطبق حيال القمع الذي يعاني منه زملاؤهم الفلسطينيون. تقول روتمان إن بنك المعلومات «أكاديميا مجدّدة»، الذي يشارف العمل في بنائه على الانتهاء على أمل إطلاقه رسميا (على موقع «أكاديميا من أجل المساواة»)، خلال الأسابيع القليلة القادمة، سيشكل ما يمكن وصفه بـ«مكتبة للأكاديميين في الخارج» يستطيع كل منهم التعرف من خلالها على العلاقة بين المؤسسة الأكاديمية التي يعمل أو يدرس فيها وبين مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، لكنه، تضيف، «معدّ لخدمة الأكاديميين الإسرائيليين والفلسطينيين، أيضا»، إذ «من الضروري أن يكون هذا الكم من المعلومات متاحا لهم، أيضا». ولهذا، فجميع المواد في «بنك المعلومات» ستكون متوفرة باللغتين العبرية والعربية أيضا. يشار، في هذا السياق، إلى أن مندوب «مجلس التعليم العالي» كان قد صرح في جلسة للجنة التعليم التابعة للكنيست في أواخر كانون الثاني المنصرم، بأن هذا المجلس (المسؤول عن الجامعات الإسرائيلية والتابع رسميا، لوزارة التعليم الإسرائيلية ويرئسه وزير التعليم، نفتالي بينيت) يؤيد فرض القانون الإسرائيلي على المؤسسات الأكاديمية في المناطق الفلسطينية المحتلة.

الفلسطينيين في إسرائيل وفي الضفة الغربية، وتتوزع المواد في «بنك المعلومات». وجميعها مواد عننية منشورة - على أربعة أبواب: الأكاديميا العالمية، التمويل الدولي، الأكاديميا الإسرائيلية والأكاديميا الفلسطينية، ويتيح «بنك المعلومات» للمتصفحين، أيضا، متابعة ورصد حالات انتهاك الحريات الأكاديمية في الجامعات الإسرائيلية، مثل محاولات رئيسة «جامعة بن غوريون» في بئر السبع، ريفكا كرمي، فرض قيود ورقابة مشددة على النشاط السياسي في الحرم الجامعي. كما يتيح «البنك» للجمهور الواسع، أيضا، متابعة ورصد الوجهات المركزية في الأكاديميا الإسرائيلية في الوقت الراهن، مثل العدد المتزايد من البرامج الرامية إلى «مقاومة محاولات نزع الشرعية عن دولة إسرائيل في العالم»؛ «المنصرمة الممارسة ضد الطلاب الفلسطينيين في الجامعات والكليات الإسرائيلية، بدءا من شروط القبول، مروراً بمنع استخدام اللغة العربية وانتهاء بالرقابة المفروضة عليهم وتضييق حريتهم في التنظيم والنشاط السياسي؛ ازدهار «البرامج والمساقات الخاصة، التي توفرها الجامعات الإسرائيلية المختلفة لجنود الجيش الإسرائيلي ورجال الأجهزة الأمنية الأخرى» من خلال خفض جدي للمعايير والمطلبات الأكاديمية، في كثير من الأحيان؛ التعاون الزائف ما بين مؤسسات التعليم العالي في داخل «الخط الأخضر» والكليات في الضفة الغربية والجلول المحتلين؛ التعاون بين الجامعات الإسرائيلية ومؤسسات رسمية في مشاريع عسكرية تدارية، مثل المشاركة في تسويق المصنوعات العسكرية الإسرائيلية.

الإسرائيلية، تعاونوا تاما، مع الاحتلال، على عكس الصورة المرتمسة لها دوليا وكأنها تشكل جبهة معارضة ومقاومة للسلطة المدنية». وتوضح، أيضا، إن «الأكاديميا الإسرائيلية، من مجلس التعليم العالي (المسؤول عن الجامعات) وحتى المنظمات الطلابية المختلفة، تتعاون وتعاون وثيقا مع الاحتلال، بطرق شتى. ولذلك، كان من المهم جدا بالنسبة لنا توثيق هذا التعاون وكشف خيوطه ومجالاته سعيا إلى البحث عن طرق جديدة مناسبة لمواجهة والتصدي له». ولا يقتصر الهدف من وراء إنشاء «بنك المعلومات»، بحسب روتمان، على تنفيذ وحض المفاهيم المغلوطة عن الأكاديميا الإسرائيلية فقط، بل يتعداه إلى «وضع علاقاتها مع الحكومة والاحتلال في دائرة الضوء وكشف طابعها الحقيقي». وتضيف: «صحيح أن ثمة مجموعة صغيرة من المعارضين السياسيين في الأكاديميا الإسرائيلية، بيد أن هذه المؤسسات تقيم منظومة من التعاون الوثيق مع النظام، على أساس يومي، ولهذا، ثمة فرصة أمامنا الآن لكشف حقيقة هذا التعاون الذي يسيغ الشرعية على ما يجوز شرعته!»

بدأت مجموعة «أكاديميا من أجل المساواة» عملها على إنشاء «بنك المعلومات» في مطلع العام الماضي، ٢٠١٧، وكانت نقطة انطلاقها من مجموعة مقالات جمعها الباحث الاقتصادي الإسرائيلي شاي حيفر، تكشف وتوضح مجالات التعاون الاقتصادي ما بين الجامعات، من جهة، والمستوطنات والجيش والصناعات الحربية من جهة أخرى. ثم انتقلت المجموعة، لاحقا، إلى جمع مقالات ووثائق حول قمع الأكاديميين

التعليم العالي لا يحمي من السقوط في دائرة الفقر!

*ارتفاع بحوالي ٥٠% في نسبة العائلات الإسرائيلية الفقيرة التي فيها عامل واحد درس ١٦ عاما في حياته *مجلس التعليم العالي: أعداد الطلاب العرب في الجامعات والكليات الإسرائيلية ارتفعت بنسبة ٦٠% خلال ٦ سنوات *الإحصائيات لا تشمل قرابة ١٧ ألف طالب عربي يتعلمون في الضفة والخارج *ارتفاع نسبة الأكاديميين العرب لا يسقط الحواجز الموضوعة أمامهم في سوق العمل!

قال تقرير جديد لمركز "أدفا" للقضايا الاجتماعية، حول الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية في إسرائيل خلال العام الماضي ٢٠١٧، إن الخروج إلى العمل لا يحمي مباشرة من الخروج من دائرة الفقر أو حتى من السقوط فيها، بمن في ذلك من يجازتهم شهادات مهنية أكاديمية.

بموازاة ذلك، ذكر تقرير مجلس التعليم العالي الإسرائيلي أن عدد الطلاب العرب في المعاهد الإسرائيلية العليا ارتفع بنسبة ٦٠% في السنوات الست الماضية، في حين قالت تقارير أخرى إن رفع الحواجز أمام العرب في سلك التعليم العالي لم يسعفهم في تحسين شكل انخراطهم في سوق العمل ورفع معدلات رواتبهم.

ويؤكد تقرير "أدفا" إنه بموجب تقرير الفقر الإسرائيلي الرسمي الصادر في نهاية العام الماضي عن العام ٢٠١٦، فإن نسبة الفقر بين العائلات التي لديها عامل واحد درس حتى ٩ سنوات مدرسية، هبطت من ٣٦% في العام ٢٠١٠، إلى ٢٢% في ٢٠١٦. بينما نسبة العائلات الفقيرة، التي لديها عامل واحد درس ١٦ سنة، بمعنى مع تعليم جامعي، ارتفعت من ١٣% في العام ٢٠١٠ إلى ١٧% في العام قبل الماضي.

ويقول التقرير ذاته إنه في حين أن ٤٤% من خريجي المرحلة المدرسية يجازتهم شهادة "بجروت"، وهي توازي شهادة التوجيهي، فإن نسبة الشريجين الذين تولههم شهادة "النجروت" التي يجازتهم للدخول إلى سلك التعليم العالي باي مستوى كان، بلغت ٣٨%، وفي نهاية المطاف فإن ٣٢% فقط يتجهون إلى الجامعات والكليات.

لكن هذه النسب ليست متساوية، بل تتأثر من الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية، واستنادا إلى تدرج القوة الاقتصادية الاجتماعية إلى عشر مراتب، يتبين أن نسبة الشبان والشابات الذين يتجهون إلى التعليم العالي، وهم من عائلات في الشرائح الأربع الأقرن، تبلغ ٢٣%، وترتفع النسبة لدى الشرائح الأعلى والميسورة، وهي في الدرجات الثلاث العليا، إلى ما يزيد عن ٥٣%.

وبحسب مجلس التعليم العالي، فإن أعداد الطلاب للقب الجامعي الأول حققت المعدلات المقبولة في العالم، من حيث نسبة الطلاب الذين يتجهون إلى التعليم العالي، ولا يبدو أن هذه النسب ككل سترتفع في السنوات المقبلة.

ارتفاع حاد في أعداد الطلاب العرب

وكان مجلس التعليم العالي أصدر قبل فترة وجيزة إعطيات حول أعداد ونسب انخراط الطلاب العرب في الجامعات والكليات الإسرائيلية، يتبين منها أن أعدادهم ارتفعت بنسبة ٦٠% العام ٢٠١٠ وحتى العام قبل الماضي ٢٠١٦، وكذا أيضا نسبتهم من إجمالي الطلاب في المعاهد الإسرائيلية العليا، إلا أن هذه الإحصائيات لا تأخذ بعين الاعتبار آلاف الطلاب العرب الذين يدرسون في الضفة الغربية وخارج البلاد، كما أن سلسلة من العوامل تتشابك في هذا الارتفاع الحاصل، ومن أبرزها أن هناك من تنبّه إلى المسائل الاقتصادية التي يتكبدها قطاع التعليم العالي الإسرائيلي والاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة هذا الكم من الطلاب في الخارج الذين بالإمكان استيعابهم.

ويقول تقرير مجلس التعليم العالي أنه منذ العام ٢٠١٠ وحتى العام ٢٠١٦، ارتفعت أعداد الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية بنسبة ٦٠% في مرحلة القبول والدراسة، وبالمعدل ارتفعت أعداد الطلاب العرب في كل المراحل الدراسية في الجامعات والكليات بنسبة ٧٨%، وذلك من ٢٦ ألف طالب في العام ٢٠١٠، إلى ٤٧ ألف طالب في العام الدراسي الجامعي ٢٠١٦/٢٠١٧.

ومن حيث النسب المئوية، فإن نسبة الطلاب العرب من مجمل الطلاب في الملقب الأول، ارتفعت من ١٠% في العام ٢٠١٠ إلى ١٦% في العام الجامعي الماضي. كما ارتفعت نسبة الطلاب العرب للقب الثاني في الفترة ذاتها من ١٣% إلى ١٣% ما يعني أكثر من الضعفين. كما ارتفعت نسبة الطلاب العرب للقب الثالث في الفترة ذاتها من ٣% إلى ٦%، ولكن تبقى هذه النسب أقل بكثير من نسبة العرب في الشريحة العمرية التي تدرس في الجامعات وهي في حدود ٢٤% من دون القدس والجولان المحتلين، ومع هاتين المنطقتين ترتفع النسبة إلى ٢٦%.

ويشار هنا إلى أن كل هذه الإحصائيات تتعلق فقط بأعداد الطلاب الجامعيين العرب في معاهد التعليم العالي الإسرائيلية، بينما حسب تقديرات ليست رسمية يتراوح عدد الطلاب الجامعيين العرب في الضفة المحتلة والأردن وأوروبا، ما بين ١٦ - ١٧ ألف طالب، من بينهم حوالي ٧ آلاف طالب في جامعات الضفة، والتجمع الأضخم منهم في الجامعة الأميركية في جنين، التي بحسب التقديرات يتجاوز عدد طلاب الداخل فيها ٤٥٠ طالب، ثم في جامعة النجاف (نابلس) التي يبلغ عدد أعضاء طلاب الداخل فيها حوالي ١٣٠٠ طالب وطالبة، كما أن مئات الطلاب يتعلمون في جامعات الخليل وبيت ريت وطولكرم وبيت لحم.

خلفية ارتفاع نسبة الطلاب العرب

بحسب التقديرات فإن ٧ آلاف طالب يدرسون أيضا في الجامعات الأردنية، وهذا يعد هبوطا إلى النصف تقريبا، إذ كانت التقديرات لتحدث قبل سنوات قليلة عن وجود حوالي ١٣ ألف طالب من الداخل في الجامعات الأردنية، ولكن التراجع بدأ مع افتتاح الجامعة الأميركية في جنين، وتسهيل انتساب طلاب الداخل إلى جامعات الضفة.

وتتشابك مع وراء هذا الارتفاع الكبير في نسبة الطلاب العرب في الجامعات والكليات الإسرائيلية عدة عوامل. فعلى مر السنوات هناك ارتفاع مستمر في نسبة الطلاب العرب في الجامعات والكليات الإسرائيلية بفعل تطور المجتمع، وأيضا



البحث عن طعام في القمامة في تل أبيب.

تقرير جديد لمركز «أدفا»:

السياسة الاقتصادية للحكومة الإسرائيلية لم تساعد على سد الفجوات الاجتماعية!

*الفجوات الاقتصادية بين شرائح المجتمع اتسعت، فمعدل مداخيل عائلات الشرائح العليا يعادل ١٢ ضعف معدل مداخيل عائلات الشرائح الدنيا *الخروج إلى العمل لم يساعد على الخروج من دائرة الفقر *معدل رواتب العرب يعادل نصف معدل رواتب اليهود الأشكناز*

العليا، مثل استيراد السيارات، الذي سجل في السنوات الثلاث الماضية مستويات غير مسبوقه، وبلغ عددها حوالي ٨٠٠ ألف سيارة في السنوات الثلاث مجتمعة، ويقول التقرير إن هذا رفع من مستوى معيشة الشرائح الوسطى العليا، والشرائح العليا، ولكن هذا لم يكن شاملا لكافة الشرائح.

ويضيف التقرير أن الوجه الآخر لرفع مستوى معيشة الشرائح العليا، كان اتساع حجم الوظائف الخدماتية برواتب متدنية، مثل خدمة المطاعم والبيوت والحراسة والتنظيف، وهذه وظائف لخدمة الشرائح الميسورة عادة، وهذا ساهم في الفجوات الاجتماعية الكبيرة، وحقيقة أن الخروج إلى سوق العمل، لم يكن يعني خروجا فوريا من دائرة الفقر، أضف إلى هذا، أن ٢٥% من أفراد العائلات التي فيها عامل واحد في جيل العمل ويعمل، يعملون في وظائف من دون ضمانات اجتماعية، بمعنى تأمين تقاعدي، وهذه إشارة إلى العاملين في الوظائف غير المستقرة، أو لدى شركات القوى العاملة ذات شروط العمل الاستبدادية.

وكان تقرير الفقر الرسمي الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي (مؤسسة التأمين الوطني)، الذي نُشر في نهاية العام الماضي ٢٠١٧، أن ٢٠١٦، قد أظهر أن الفقر سجل ارتفاعا طفيفا على مستوى الأفراد، وتراجعا في نسبة العائلات، مقارنة بنسبته في العام الذي سبق ٢٠١٥، وهذا يدل على أن الفقر بات أكثر في العائلات كخبرة الأولد، إلا أن الفقر بقي أكثر عمقا بين العرب، ففي حين "انقذت" المخصصات الاجتماعية قبل سنوات قليلة ١١% من العائلات العربية، فقد هبطت النسبة في ٢٠١٦ إلى ٦%، في حين أن المخصصات ذاتها "انقذت" ٤٦% من العائلات اليهودية.

وحسب تقرير الفقر ذاته، فإن عدد الذين تحت خط الفقر في العام ٢٠١٦، بلغ ١٨٩٠ مليون نسمة، من بينهم ٣٩% من العرب، في حين أن نسبتهم وفق التقرير الذي يستند على تعداد سكاني يشمل القدس والجولان المحتلين، ٢١% من السكان. كذلك قال التقرير إن عدد الأطفال الفقراء وحدهم، بلغ ٨٤٣ ألف طفل، وعدد العائلات الفقيرة بلغ ٤٦٣ ألف عائلة.

وقال التقرير إن الفقر بين الجمهور العام ارتفع من ٢١% في العام ٢٠١٥، إلى ٢٢% في العام ٢٠١٦، إلا أنه هبط على مستوى العائلات، من ١٩% في العام ٢٠١٥ إلى ١٨% في العام ٢٠١٦، وعلى مستوى الشرائح، فقد هبط الفقر بين عائلات إجمالي اليهود من ١٣% في العام ٢٠١٥ إلى ١٣% في العام ٢٠١٦، بيد أن الفقر بين عائلات الحريديم وحدهم ارتفع من ٤٦% إلى ٤٥%، ما يؤكد أن الفقر بات يتركز أكثر في العائلات كثيرة الأولد.

وبموجب تقرير الفقر ذاته، فقد سجل الفقر بين العرب هبوطا، ولكن ازداد عمقا، فقد هبط الفقر على مستوى الأفراد من ٥٤% في ٢٠١٥ إلى ٥٢% في ٢٠١٦، وعلى مستوى العائلات، هبطت النسبة من ٥٣% إلى ٤٩%، وبين الأطفال من ٦٥% إلى ٦٢% في العام ٢٠١٦. ولكن على الرغم من هذا التراجع، الذي قد يكون متأثرا من رفع الحد الأدنى من الأجر، ومن رفع طفيف لمخصصات الأولد، التي تتلقاها العائلات عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما، فإن الفقر ما زال أعمق بين العرب، إذ كما ذكر، فإن المخصصات الاجتماعية انتشلت ٦% من العائلات الفقيرة العربية إلى ما فوق خط الفقر، بينما كانت النسبة بين اليهود أكثر من ٤٥%.

٥٣٠٠ شيكل، زيادة بنسبة ٦% عما كان من قبل، وهو ما يعادل ١٥٥٠ دولارا (بموجب سعر صرف ٣ر٤٢ شيكل للدولار)، إلا أنه بعد فحص عدة سنوات للوزراء، يتبين أنه على الرغم من رفع الحد الأدنى من الرواتب بنسبة ٤٨% خلال ٤٤ عاما، إلا أنه ما زال عند مستواه مقارنة بمعدل الرواتب العام، فقد كان الحد الأدنى من الرواتب في العام ٢٠١٥، يعادل ما نسبته ٥٠% من المعدل العام للرواتب، وفي شهر كانون الاول من العام الماضي بلغت النسبة ٥١%، من معدل الرواتب.

وقد شهد الحد الأدنى من الرواتب جمودا ابتداء من العام ٢٠٠٢، وحتى العام ٢٠١١، باستثناء ارتفاعات هامشية، حتى بدأ في مسار ارتفاع تدريجي، وحتى مطلع العام الماضي ٢٠١٧، حينما بلغ مستوى ٥ آلاف شيكل، ثم ٥٣٠٠ شيكل في آخر شهر من العام الماضي.

ولأن رواتب النساء هي الأقل، ونسبة تقاضيهن رواتب الحد الأدنى أعلى، فقد تل تقرير "أدفا" على أنه منذ العام ٢٠١٠ وحتى العام ٢٠١٥، كانت نسبة ارتفاع رواتب النساء أكثر من الرجال. ففي العام ٢٠١٠، كانت ١٨% من النساء العاملات يتقاضين رواتب أعلى من معدل الرواتب، وارتفعت النسبة في العام ٢٠١٥ إلى ٢٦% (بمعنى زيادة بنسبة ٤٠%). أما الرجال ففي العام ٢٠١٠ كان ٣٧% منهم يتقاضون رواتب أعلى من المعدل العام، وارتفعت النسبة في العام ٢٠١٥ إلى ٤٤% (زيادة بنسبة ٧%).

وكما على مر السنوات، فعلى رأس سلم تدرج معدل الرواتب، نجد الرجال اليهود الأشكناز- حوالي ١٥١٠٠ شيكل، وهو يعادل ١٥٥% من معدل الرواتب العام، والرجال الشرقيين- ١٤٤٠٦ شواكل، وهو ما يعادل ١٤٨% من معدل الرواتب العام، بينما معدل رواتب الرجال العرب بلغ ٧٥٠٠ شيكل، ما يعادل ٧٦% من معدل الرواتب الذي كان قائما في العام ٢٠١٦، وهذا يعني أن معدل رواتب العرب هو نصف معدل رواتب الرجال الأشكناز.

ويتبقى الشريحة الأكثر غننا في معدلات الرواتب هي النساء العربيات، اللاتي بلغ معدل رواتبهن في العام ٢٠١٦، حوالي ٥ آلاف شيكل، وهو ما يعادل ٥١% من معدل الرواتب العام، بينما معدل رواتب النساء اليهوديات من الأشكناز، يزيد بقليل عن ٩ آلاف شيكل، وهذا ٩٣% من معدل الرواتب العام، والنساء اليهوديات الشرقيات ٨٦٤٠ شيكلا، ما يعادل ٨٩% من معدل الرواتب العام.

وبعد دمج معدل الرجال والنساء، نجد أن معدل رواتب الأشكناز في حدود ١٣١% من معدل الرواتب العام، بينما معدل رواتب اليهود الشرقيين ١١٤%، ومعدل رواتب العرب ٦٧% من معدل الرواتب العام.

يتنازلون عن وجبات وأدوية

يستعرض تقرير "أدفا" جوانب الفقر المدقع لدى شرائح في المجتمع ككل، وبالذات جانب شكل الإدارة المالية للعائلات الأشد فقرا، إذ يقول التقرير إنه في العام ٢٠١٣، قال قرابة ٣٩% من الفقراء من أبناء ٢٠ عاما وأكثر، إنهم تنازلوا عن وجبات غذائية، بسبب صعوبات مالية، وهذه النسبة بقيت شبه ثابتة في السنوات التالية.

ويقول التقرير إنه صحيح أن الاقتصاد سجل في السنوات الماضية ارتفاعا في النمو، إلا أن هذا النمو في قسم كبير منه ارتكز على الاستهلاك الفردي للشرائح

قال تقرير جديد لمركز "أدفا" للقضايا الاقتصادية الاجتماعية إن السياسة الاقتصادية التي يقودها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو، ووضع أسسها حينما كان وزيرا للمالية في حكومة أريئيل شارون في العام ٢٠٠٣، ساهمت في اتساع الفجوات الاقتصادية، فرغم ارتفاع مستوى المداخيل لكافة شرائح المجتمع، إلا أن الفجوات الاجتماعية بقيت قائمة، وحتى أنها اتسعت.

ويقول التقرير إن الحكومة خفضت صرفها خلال السنوات على الجوانب الاجتماعية، من حيث حجم الصرف مقارنة بحجم الناتج العام، فمثلا، بلغ حجم الصرف على القضايا الاجتماعية، التي من شأنها أن تساعد الشرائح الفقيرة، مثل المخصصات الاجتماعية من شيوخة وبطالة وعائلات من دون مداخيل، ما يعادل ١٦% من حجم الناتج العام، بينما معدل هذه النسبة في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD بلغ ٢١%، وهذا انعكس، حسب تقارير سابقة، في ارتفاع الصرف الفردي المباشر على قطاعي الصحة والتعليم، ما زاد أكثر من الفجوات الاجتماعية بين الشرائح المختلفة. كما يشير التقرير إلى أن ارتفاع مستوى المعيشة لم يكن متساويا بين السكان، إذ أنه كان أعلى بدرجات كبيرة لدى الشرائح العليا، وبدرجة أقل بكثير لدى الشرائح الفقيرة. وكما سترى فإن جزءا كبيرا من اتساع الوظائف في سوق العمل، كان في جانب تقديم الخدمات للشرائح العليا.

ارتفاع الرواتب واتساع الفجوات

ويقول تقرير "أدفا" إنه منذ العام ٢٠١٢، وحتى الآن، ارتفعت مداخيل جميع الشرائح الاجتماعية، وحسب التدرج الاقتصادي الاجتماعي في درجته العشر، بما بين ١٠% إلى ١٧%، وعلى الرغم من هذا، فإن الفجوات في المداخيل بقيت قائمة في العام ٢٠١٦، واستمرت في العام التالي، ففي حين بلغ معدل الدخل الشهري غير الصافي لعائلة من الشريحة الأعلى (في الدرجة العاشرة) في العام ٢٠١٦، ما يلامس ٥٩ ألف شيكل، فإن معدل دخل العائلة غير الصافي في الشريحة الأشد فقرا (الأولى) يلامس ٤٩٠٠ شيكل، وهذه فجوة بـ ١٢ ضعفا، ويشير إلى أن التدرج يتم وفق معدلات المداخيل للعائلة، وليس بحسب أعداد السكان، ما يعني أن أعداد السكان في الشرائح الفقيرة الدنيا أعلى بما لا يقاس عن هم في الشرائح الوسطى العليا، والشرائح العليا. ويقول التقرير إن الفجوات قائمة أيضا داخل الشرائح الميسورة والغنية، ففي الدرجة العاشرة العليا، فإن معدل مدخول العائلات الـ ١٠% الأعلى لهذه الشريحة، يبلغ ما يقارب ١١٤ ألف شيكل شهريا، بينما معدل مدخول العائلات الـ ٩٠% الأخرى في ذات الشريحة أقل من ٥٢ ألف شيكل.

وأحد أبرز العوامل التي ساهمت في رفع المداخيل في السنوات الأخيرة، كان رفع الحد الأدنى من الأجر، الذي استفادت منه بالضرورة الشرائح الفقيرة، ولكن أيضا بعض الشرائح الوسطى الدنيا، التي رواتبها مرتبطة أيضا بمستوى الحد الأدنى من الأجر، بمعنى أنها تتلقى علاوات، في حال تم رفع الحد الأدنى من الأجر، حتى لو أن رواتبها أعلى.

وكان الحد الأدنى من الأجر قد سجل في السنوات الماضية سلسلة من الارتفاعات، كان آخرها في مطلع الشهر الأخير من العام ٢٠١٧، إذ ارتفع إلى مستوى

